الأمم المتحدة A/53/PV.107

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ١٠٧
الاثنين، ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

الزلزال في تركيا واليونان

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود بالنيابة عن الجمعية العامة وبالأصالة عن نفسي أن أعرب عن أعمق مشاعر المواساة لحكومَتَي وشَعْبَي تركيا واليونان للخسائر المأساوية في الأرواح والأضرار المادية الجسيمة التي نجمت عن الزلازل المدمرة التي حدثت مؤخرا. وأود أن أعرب أيضا عن الأمل في أن يبدي المجتمع الدولي تضامنه في الاستجابة السريعة والسخية لأي طلب للمساعدة يقدم من هذين البلدين في وقت الأزمة الراهنة.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/53/1040/Add.2)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أبلغني الأمين العام في رسالة متضمنة في الوثيقة A/53/1040/Add.2 بأن منغوليا قد سددت، منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/53/1040/Add.1، المبالغ اللازمة لتخفيض المتأخرات المستحقة عليها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ٣١ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع القرار A/53/L.79

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/53/L.79.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): بوصفي رئيسا للفريق التفاوضي التابع للجمعية العامة الذي اجتمع لعدد من الشهور بشأن الوثيقة A/53/L.79، يسرني أن أعرض هذه الوثيقة لكي تعتمدها الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة A/53/1049 المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والتي تتضمن رسالتي الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة بشأن الانتهاء بنجاح من المشاورات المتعلقة بإعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام.

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ولدى اختتام المناقشة العامة على مستوى الجلسة العامة، أذن رئيس الجمعية العامة لبنغلاديش بالاضطلاع بتنسيق المشاورات لاعتماد نص متفق عليه لإعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام. وفي وقت سابق، وفي إطار البند ٣١ من جدول أعمال الجمعية العامة، جرى تقديم إعلان وبرنامج عمل

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-85766

9985766

بشأن ثقافة السلام من جانب الأمين العام في تقريره الموحد A/53/370 المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وفقا للقرار ١٣/٥٢ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

إن بنغلاديش بغية الوفاء بولايتها، قامت بتنسيق عملية تفاوض مديدة، بدأت في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ واختتمت أخيرا في ٢ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وبرزت صعوبات عديدة، إلا أنه من خلال تعاون ودعم جميع الوفود المشاركة، تم التوصل إلى نص حظى بتوافق الآراء. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى جميع الوفود على اهتمامها النشط وإسهاماتها في التوصل إلى نص تطلعي حظى بتوافق الآراء من شأنه أن يدفع قدما بصورة كبيرة النهوض بثقافة السلام في القرن القادم.

واسمحوا لي أيضا أن أشير هنا إلى أن العديد من ممثلي المجتمع الدولي أظهروا اهتماما كبيرا بالعمل الذي اضطلعنا به. واتصلوا بي مرارا وتكرارا لمعرفة ما آلت إليه الوثيقة وكانوا متحمسين حقا لمعرفة التقدم الذي حققناه في التوصل إلى توافق الآراء. وأشير إلى هذا لأنني أشعر بوجود اهتمام كبير بهذه الوثيقة يتجاوز جدران الأمم المتحدة. وسيترتب على ذلك آثار بعيدة المدى في تنفيذها.

والنص الذي اتفق عليه، كما يرد في الوثيقة A/53/L.79، يتضمن إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام في الجزء ألف، الذي يبرز مُثُل ومعايير وأهداف ثقافة السلام ويحدد الجهات الفاعلة في تعزيزها. وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام في الجزء باء يحدد مجالات العمل الرئيسية لتشجيع وتعزيز ثقافة السلام. والمجالات التي حددت تتمثل في التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين النساء والرجال والمشاركة الديمقراطية، والنهوض بالتفاهم والتسامح والتضامن والاتصالات التشاركية وتدفق المعلومات بحرية والمعرفة والسلم والأمن الدوليين، وفي إطار كل مجال من هذه المجالات يحدد برنامج العمل إجراءات معينة تعزز ثقافة السلام.

وأعتقد أن هذه الوثيقة فريدة من عدة نواح. فهي وثيقة عالمية بكل معنى الكلمة، إذ أنها تتجاوز الحدود والثقافات والمجتمعات والأمم. وخلافا للعديد من وثائق الجمعية العامة الأخرى، فإن هذه الوثيقة موجهة نحو العمل وتشجع اتخاذ إجراءات على جميع المستويات سواء على مستوى الفرد والمجتمع والأمة أو على مستوى المنطقة، أو على المستويين العالمي والدولي. وتجمع الوثيقة أيضا مختلف الجهات الفاعلة التي تضطلع بدور في النهوض بثقافة السلام. وتتضمن هذه الجهات الفاعلة الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وزعماء المجتمعات المحلية، والآباء، والمعلمين، والفنانين والأساتذة والصحافيين والعاملين في المجالات الإنسانية - أي ما، يمكن لجميع الناس من كل مشارب الحياة وكافة أنواع الخلفيات من أن يسهموا في تنفيذها.

وبالنسبة لمحفل دولي مثل الجمعية العامة، فإن هذه الوثيقة ذات بُعد تقدمي فعلا من حيث أنها تطرح مختلف المواضيع التي نادرا ما تناولتها الجمعية طوال السنوات الخمسين من وجودها.

وسأكون مقصرا إن لم أنوه بالدور الهام الذي اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إبراز قضية ثقافة السلام، لقد كان المدير العام فيدريكو مايور بطلا عظيما وتدين هذه الوثيقة بالكثير لجهوده المباشرة والدؤوبة لجعل ثقافة السلام ميثاقا عالميا يقبله ويؤيده الجميع.

وأود أن أشير هنا إلى بعض التغييرات التحريرية التي تظهر في الوثيقة A/53/L.79 من النص الذي اعتمدناه في المشاورات غير الرسمية في ٢ أيلول/سبتمبر، وهي كالتالي:

فالفقرة ١٠ (ي) من برنامج العمل أصبح نصها الآن كما يلي:

"إزالة العقبات التي تعترض إعمال حق الشعوب في تقرير المصير، ولا سيما الشعوب التي تعيش تحت الهيمنة الاستعمارية أو غيرها من أشكال الهيمنة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي والتي تؤثر تأثيرا ضارا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية".

وفي الفقرة ١١ (ز) ينبغي الاستعاضة عن كلمة "لـ" في السطر الأول بكلمة "إلى".

ويصبح نص الفقرة الفرعية الأولى (ط) من الفقرة ١٦ كما يلي:

"التوصية بالمراعاة الواجبة لمسألة تأثير الجزاءات على الحالة الإنسانية".

وهذه هي التغييرات التحريرية التي أجريت. وأعتقد أن المحررين، من خلال هذه التغييرات، سعوا إلى صوغ نص انكليزي جيد. ولكن، وكما يعرف الأعضاء، فإننا نعمل هنا من أجل التوصل إلى توافق جيد في الآراء، ولا نعمل من أجل التوصل إلى لغة انكليزية جيدة.

وأعتقد أنه يتعين علينا أن نعتمد بتوافق الآراء الوثيقة A/53/L.79، كما عدلتها شفويا. وباعتماد هذه الوثيقة، فإن الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين ستخلفها كإرث لها سيستمر على مدى الأجيال.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): يسرني بالغ السرور أن أخاطب الجمعية العامة باسم الدول الأعضاء في مجموعة دول أمريكا الوسطى - بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس - بشأن البند ٣١ من جدول الأعمال، المعنون "ثقافة السلام"، وهو بند نوليه أقصى الأهمية.

واسمحوا لي بداية أن أتوجه بأحر تهانينا إليكم، سيدي على قيادتكم الرائعة والهامة كرئيس للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ونتمنى لكم دوام النجاح في خدمة شعب وحكومة جمهورية أوروغواي الشقيقة.

واسمحوا لي أن أعرب عن سرور الدول الأعضاء في مجموعة دول أمريكا الوسطى نحو الاعتماد الوشيك لإعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام في هذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وهذا الاعتماد سيكون خاتمة ناجحة للعمل المضني والجهود التي اضطلع بها وفقا للولاية الواردة في القرار ١٣/٥٢.

وهنا، نشيد بالسفير أنوار الكريم شودري، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، على قيامه بإخلاص وفعالية بتنسيق المفاوضات بشأن هذه النصوص وعلى قيامه بعرضها على الجمعية العامة. ونود أيضا أن نُعرب عن تقديرنا للأمين العام الذي قدم، بتنسيق مع مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التقرير المعروض على الجمعية والذي يتضمن مشروع إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام. ونود أيضا أن نشكر جميع شركائنا في المفاوضات على مساهماتهم القيمة.

إن حجر الزاوية في مشروع الإعلان يتمثل في العبارة التالية:

"... لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام". [A/53/L.79، الجزء ألف]

وتلك الفلسفة هي الأساس الأيديولوجي لمفهوم ثقافة السلام نفسه؛ وهي ليست مقولة جديدة، ولكنها مشتقة من الميثاق الأساسي لليونسكو. وبالتالي، فإن الوفود التي أمثلها تؤمن بأن اليونسكو يمكنها ويجب عليها أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في تعزيز ثقافة سلام.

ويدل التاريخ على سيادة ثقافة الحرب. ولمدة قرن من الزمان، استخدم الناس الأسلحة لحل صراعاتهم، بين الدول وداخل مجتمعاتهم على حد سواء. ويسود العنف العلاقات بين البشر، ولا توجد دلالة على أن ذلك في سبيله إلى الزوال. وتدل الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة على سيادة العنف المؤسفة هذه.

بيد أن علينا أن نقر بأن إنشاء الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها قبل ٥٠ سنة كان عملا يُعبر عن الإيمان بسلامة نية البشر وعن الأمل العميق في قدرتنا وتصميمنا على العيش في سلام. وقد مثل إنشاء الأمم المتحدة إعلانا رسميا عن القيم والأهداف المشتركة عالميا والرامية إلى تحويل ثقافة الحرب السائدة إلى ثقافة سلام ولا عنف والملتزمة بذلك. وتدل الإنجازات التي تحققت في الـ ٥٠ سنة الماضية على أنه من الممكن بالفعل إحلال ثقافة سلام محل ثقافة الحرب، إذا توافرت الرغبة الصادقة في القيام بذلك.

واليوم، بعد أن أصبحت الحرب الباردة لا تمثل سوى حاشية في كتب التاريخ، وبعد أن أصبح بوسعنا أن نحكي لأحفادنا عنها، كما لو كنا نروي لهم رؤية مفزعة، هناك شروط جديدة لبناء ثقافة سلام حقيقية. وعلينا جميعا، دولا وأفرادا على حد سواء، واجب أخلاقي باستغلال هذه الظروف لتشكيل ثقافة سلام عن طريق التعليم، وبوجه خاص، عن طريق التدريب في مجال حقوق الإنسان.

ومما لا سبيل إلى إنكاره أن حقوق الإنسان لها مكانة مركزية في ثقافة السلام. فحين لا تحترم تلك الحقوق، وحين يُحط من كرامة الإنسان، وحين يُعامل البشر معاملة لا إنسانية، من المستحيل أن نأمل في وجود السلام. إن احترام الكرامة الإنسانية وتعزيزها والسعي لتحقيق الصالح العام هي أمور لا غنى عنها لوجود السلام. وبالتالي، لا بد لنا من أن نُعرب عن قلقنا من أنه، بعد ٥٠ عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال يتعين القيام بالكثير لضمان التمتع بالحقوق غير القابلة للتصرف لجميع البشر: للنساء والرجال والأطفال والشباب والكهول والمسنين والمعاقين والذين ينتمون إلى أقليات إثنية أو دينية أو تعليمية أو لغوية أو اجتماعية على حد سواء.

ونحن نعلم أن ثقافة السلام لن تتحقق في هذه السنة أو التي بعدها؛ فنحن واقعيون. إلا أننا نأمل في أن يؤدي اعتماد مشروع الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام إلى الترويج على نطاق واسع لفلسفة ثقافة السلام وأهدافها السامية. وهنا نرى أنه ينبغي لنا أن نستغل إلى أقصى حد كون سنة ٢٠٠٠ قد أعلنت السنة الدولية لثقافة السلام، وأن الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠ قد أعلنت بوصفها العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم. ويكتسي هذا الأمر الأخير أهمية حاسمة لدى المجتمع الدولي، وهو يتطلب من الأمم المتحدة بذل جهود جبارة، كما توضح التقارير القيمة التي قدمتها السيدة غراسا ماشيل والسفير أولارا أوتونو. ونحن نرى أنه، بالنسبة للشباب وللمجتمع المدني عموما، يجب على وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية والجامعات والمدارس الثانوية الاضطلاع بدور رئيسي في إنشاء ثقافة السلام، عن طريق قدرتها على التعليم والنشر. وهنا أيضا نحن نعتقد أن تعزيز ونشر ثقافة السلام ينبغي أن يضطلعا بدور هام في جمعية الألفية المزمع عقدها في السنة المقبلة.

وأود أن أسلط الضوء على عمل من الأعمال الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين والتي ترد في الفقرة ١٦ من مشروع برنامج العمل، وهي الفقرة المتعلقة بالقدرة على استخلاص عبر قيمة تُفضي إلى نشوء ثقافة سلام من جهود "التحويل العسكري" كما يتضح في بعض بلدان العالم. وتلك بالطبع تجربتنا في أمريكا الجنوبية. والحالة في السلفادور دليل على الآثار الإيجابية لخبرات البلد في هذا الميدان. وبلدي أنا بالذات، كوستاريكا، بدأ تجربته في التحويل العسكري في عام ١٩٤٨، عندما قام بإلغاء الجيش وكرس موارده لتحسين مستوى حياة سكانه، وللتعليم وللصحة. وقد أثمرت تلك التجربة، واليوم ونحن نفخر بأن مستوى المعرفة بالقراءة والكتابة لدينا يبلغ ٩٤,٥ في المائة، وبتوافر ظروف صحية ممتازة. ونحن نرغب صادقين في أن تقوم جميع الدول بتخصيص مواردها لتلبية الحاجات الأساسية لشعوبها بدلا عن استخدامها في نفقات عسكرية لا لزوم لها. ويحدونا أمل صادق في أن تتمكن جميع الشعوب من التمتع بحقوقها غير القابلة للتصرف وأن تستفيد من تحول ثقافة الحرب إلى ثقافة سلام.

وفي الختام أود أن أذكر بأننا غدا، في اليوم الأول من الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، سنحتفل باليوم الدولي للسلام، الذي أعلن في القرار ٦٧/٣٦ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١. وذلك اليوم مكرس للاحتفال بمُثل السلام وتعزيزها في كل الدول وبين كل الشعوب، وفيما بين الدول والشعوب. وكانت كوستاريكا هي التي اقترحت إعلان ذلك اليوم، بدعم سخي من جميع بلدان أمريكا اللاتينية، واعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء. وأود أن استشهد بما قاله السيد خافيير بيريز دي كويار، أمين عام الأمم المتحدة في ذلك الوقت:

> "إن الاحتفال باليوم الدولي للسلام لا يعبر فقط عن تطلع قديم منذ الأزل إلى عالم خال من الحروب، وإنما أيضا عن إدراك حاضر بأننا نعيش في حالة من الخطر الذي لم يسبق له مثيل. ومن هذا الإدراك ستتوافر لنا لا محالة الحكمة والتصميم على أن نواجه بمسؤولية مصادر الصراعات وانعدام الثقة وفقا لمبادئ الميثاق. وقد حان الوقت لأن يستجيب المجتمع الدولي للتحدي الذي يمثله هذا اليوم المكرس للسلام".

السيدة كوربي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): باسم الاتحاد الأوروبي يسعدني أن ألقي ببضع كلمات للإعراب عن تقديرنا في هذا اليوم الهام للغاية.

واسمحوا لي أولا أن أتوجه بالشكر إليكم باسم الاتحاد الأوروبي على إدارتكم الممتازة والرائعة خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وسنعتمد اليوم إعلانا وبرنامج عمل لثقافة السلام. وغدا ستنعقد الجمعية العامة لافتتاح الدورة الرابعة والخمسين، وهي الدورة التي ستقودنا إلى "السنة الدولية لثقافة السلام". وصادف أن تكون هذه السنة أيضا هي السنة التي يشهد فيها تقويمنا

نهاية الألفية. وهذا الإعلان وبرنامج العمل يمكن أن يعتبرا حجري الزاوية في تعزيز ثقافة السلام.

وقد شارك الاتحاد الأوروبي على نحو وثيق في المشاورات المتعلقة بمشروع الإعلان وبرنامج العمل. ونود أن نشيد برئيس هذه المشاورات، سعادة السفير أنوار الكريم شودوري، ممثل بنغلاديش، على التزامه بالعملية وبجهوده الدؤوبة للتوصل إلى نتيجة حسنة. ونود أيضا أن نُشيد بصفة خاصة بسعادة السفيرة إميليا كاسترو دي باريش، ممثلة كوستاريكا، والتي ظلت منذ بداية المشاورات وحتى هذا اليوم تساند عملنا بتفان وعزيمة يبعثان على الإعجاب، بما يتفق تماما مع الدور الاستثنائي الذي اضطلع به بلدها في منطقته لتعزيز ثقافة السلام. ونود كذلك أن نُعرب عن خالص تقديرنا للوفود العديدة التي تمثل كل أرجاء العالم، والتي، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، أعلنت عن التزامها بالعمل سويا مع الرئيس لصقل المشروع، الذي يتمتع الآن بدعم كل أعضاء الأمم المتحدة.

وكما يمكن أن نستخلص من مضمون الوثيقة التي نوشك على اعتمادها فإن تاريخ الأمم المتحدة نفسها تاريخ لتعزيز ثقافة السلام. بل إن تأسيس المنظمة نفسها، منذ ما يربو على نصف قرن، كان يمثل حجر الزاوية في هذا الجهد. وكانت أولى الأولويات بعد تجاوز محنة الحرب العالمية الثانية أن اضطلعت الأمم المتحدة بمهمة تصنيف حقوق الإنسان المعترف بها عالميا والحريات الأساسية المتأصلة في الجنس البشري وتشجيع احترامها. ولا يمكن أن نبالغ في التأكيد على قيمة الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في تعزيز ثقافة السلام من خلال السعي إلى تحقيق العدل، والتسامح، والتضامن والتعددية على جميع المستويات. وكان الدور التعليمي الذي اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالغ الأهمية. ودستور اليونسكو الذي وضع بعد الحرب يعلن:

"لما كانت الحروب تبدأ في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام".

وإننا لنتوجه بإشادة خاصة إلى جهود اليونسكو الدؤوبة لتعزيز التعليم فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

إن السلام، والعدل، وحقوق الإنسان، والتنمية والديمقراطية كلها مسائل مترابطة ومتصل بعضها ببعض. وهذا الإعلان والبرنامج يمثل بيانا قويا من جميع الدول الأعضاء في دعم النظرة الشاملة لمهمة الأمم المتحدة. ولا يمكن السعي إلى تحقيق السلام بمعزل عن العدالة، ولا يمكن للتنمية أن تحدث في غياب الديمقراطية. ومفتاح التقدم في جميع هذه المجالات، وبالتالي مفتاح التنمية الأكمل لثقافة السلام، هو الاعتراف بأن الفرد البشري هو في النهاية الموضوع المحوري والمستفيد الأساسي من كل مقاصد الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي لكل سياسات وبرامج الأمم المتحدة على نطاق المنظومة أن تتركز حول الإنسان وأن تسترشد بتعزيز الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن تقوم على أساسها.

السيد أليمان (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذا هو اليوم الأخير في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، اسمحوا لي، باسم حكومة وشعب جمهورية إكوادور وبالإصالة عن نفسي، أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن عميق امتناننا على العمل الذي اضطلعتم به خلال الإثني عشر شهرا الماضية. وما من شك في أن إسهامكم في المنظمة ستظل تتذكره أجيال قادمة.

إن العديد من عناصر بياني، بما في ذلك الإعراب عن امتناننا للذين عملوا بجهد دؤوب للتوصل إلى اعتماد إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام - وعلى وجه الخصوص التقدير الموجه إلى سفير بنغلاديش - قد تم الإعراب عنها بالفعل. ومع ذلك أود باسم حكومة إكوادور أن أدلي بالتعليقات التالية.

في عام ١٩٩٨، عندما قدم السيد فردريكو مايور، بطلب من الجمعية العامة، إعلان وبرنامج العمل المقترح، أعلنت حكومة إكوادور عن مساندتها لمضامين النص الذي كانت تنظر فيه الدول وأعربت عن استعدادها لتأييده دون تعديل. ولكنها، إخلاصا منها لمبادئها واحترامها للتضامن، فقد وافقت على أن يعدل المشروع لأي عدد من المرات يقتضيه التوصل إلى توافق الآراء.

ومنذ تقديم الاقتراح الأصلي وحتى الإعلان الذي يجري اعتماده اليوم، فقد مرت، كما نقول في بلدي، مياه كثيرة من تحت الجسر، حاملة معها أفكارا اعتبرتها حكومة إكوادور وشعبها قيمة للغاية.

ونأمل في يوم قريب أن تنظر الجمعية بجدية في حق الإنسان في السلام؛ وألا يثير الإعلان الخاص بحماة

حقوق الإنسان قلقا لدي أي من الوفود؛ وأن يتم إجراء تحقيق منتظم بشأن العناصر المتصلة بالاختلافات بين الرجال والنساء التي تعوق أو تعزز نمو ثقافة السلام؛ وأن نتمكن من المناقشة الصريحة لأي موضوع قد يُثار، مثلما نناقش الآن.

لقد مضى الوقت الذي كان بالإمكان أن نتكلم فيه على نحو مشروط. وإن جميع الوثائق يمكن أن يجري تحسينها، بما في ذلك هذه الوثيقة، ذات الأهمية الواضحة. وقد اعتمدنا برنامجا يستدعي العمل المباشر. فلنجعل حقيقة واقعة من المبدأ الدستوري لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي يقول

"لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام".

ومنذ أكثر من ٣٠ سنة قال وزير خارجية إكوادور الأسبق، السيد لويس بوسانو:

"إن ما يجب علينا أن نفعله في نهاية المطاف هو أن نشن هجوما مباشرا - إن جاز لي التعبير - على الضمير وعلى أعمق مستوى لدى كل الفئات الاجتماعية. ويجب علينا أن نعتنق مذهبا للسلام وأن نجعل منه نظاما محددا مصحوبا ببرنامج يُعد بعناية، بغية أن نضع، وبقوة منطقية وعلى أساس واف، مجموعة كاملة من المبادئ والإقرارات ذات الطبيعة العلمية والأخلاقية والنفعية في خدمة الحاجة الإنسانية المطلقة إلى السلام".

إن مبدأ "نزع سلاح الضمائر" هذا يعرف اليوم بـ "نحو ثقافة للسلام". وربما يكون الاسم قد تغير، ولكن المثل الأعلى هو نفسه. فلنمض إلى الأمام في بحثنا عن الإنسان الجديد - المحب للسلام والمتسامح والمتحلي بروح من التضامن ينبع من اقتناع.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): إنها لفرصة مناسبة أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر تهانئنا وشكرنا على قيادتكم دورة الجمعية العامة هذه التي توشك على الانتهاء. إن نوعية قيادتكم وشفافية عملكم ستكونان معلما ترجع إليه الجمعية العامة في أعمالها المستقبلية.

فبالنيابة عن حكومة كولومبيا، أود أن أشيد بالعمل المشترك الذي أنجزه الأمين العام والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تقديمهما إلى الجمعية العامة اليوم في هذه الجلسة الختامية للدورة الراهنة مشروع إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام. وأود أيضا أن أنوه بجهود وتفاني الممثل الدائم لبنغلاديش، السفير تشاودوري وبزملائه في البعثة، فضلا عن الأشخاص من البعثات الأخرى الذين تابعوا المفاوضات طوال أشهر عديدة.

وكولومبيا ترحب باختتام مرحلة من مراحل العمل المتعلق بموضوع السلام. فمعروض علينا إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام، وهو الإعلان الذي ينبغي للمجتمع الدولي، وللأمم المتحدة خاصة، أن ينفذه بجدية. ويجب أن يكون هذا الإعلان أداة أساسية كي تتمكن المنظومة من أن تضطلع بمهمتها الرئيسية المتمثلة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. بالإضافة إلى ذلك، نحن نتصور أن يكون عام ٢٠٠٠ "السنة الدولية لثقافة السلام"، وأن يكون العقد المقبل "العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم".

وفي نظام دولي تندلع فيه الصراعات حيث تقع الحروب بصورة متواصلة، يجب أن نتقبل بأننا بحاجة إلى تغيير. ويجب أن ننتقل من ثقافة الحرب المبتلين بها إلى ثقافة السلام التي نصبوا إليها كثيرا. ونعلم جميعا أن تجانس الثقافات هو أسطورة، بيد أن باستطاعتنا أن نسعى إلى إيجاد جوانب شبه بينها، بدلا من اختلافات. وقد تكون هناك آلاف الاختلافات بيننا نحن البشر، ولكن هناك آلاف الأشياء المشتركة بيننا، وهذه هي الأشياء التي ينبغي أن نحددها بغية اقتراب واحدنا من الآخر.

إن المسؤولية الملقاة على عاتق اليونسكو واضحة. فالتربية هي الركن الأساسي لثقافة السلام، والمدرسة هي الوسيلة الأساسية للتعليم، والتأهيل المبكر للأطفال والمراهقين، وهي ناقلة للعناصر الثقافية ومختبرا ومجسدا للحقيقة. ويجب أن تكون أداة أساسية لتنفيذ برنامج العمل.

وإذا تطلعنا إلى المستقبل، نجد أن الأطفال يجب أن يصبحوا الأطراف الرئيسية لثقافة السلام في النظام العالمي الجديد. ولقد بدأوا بمبادرة ذاتية منهم وبوصفهم ضحايا الحروب، يعملون بالفعل وأحرزوا إنجازات هامة. ففي بلادي، على سبيل المثال، اضطلعت حركة "الأطفال"

من أجل السلام في كولومبيا بأعمال أفضت بها إلى ترشيحها العام الماضي لإحراز جائزة نوبل للسلام.

إن تركيز هذه الوثيقة على اللاعنف وعلى منع الصراعات التي تتصف بالعنف ينبغي أن يكون انعكاسا لاحترام المجتمع الدولي لحقوق الإنسان، وإنهاء سباق التسلح، واحترام سيادة الشعوب وتقرير مصيرها.

إن المعروض علينا هو وثيقة قيّمة هي بلا شك خطوة إلى الأمام يخطوها مجتمع الأمم هذا. وهي تؤكد على منع العنف باعتباره السبيل الأكيد لحل الصراعات في المستقبل. وإذا أفضت بنا هذه الوثيقة إلى التفكير في السلام وفي الحاجة إلى بناء ثقافة لإدامة ذلك السلام وتعزيزه وجعله قابلا للحياة، فإنها تكون قد توصلت بالفعل إلى تحقيق هدف هام جدا. وإذا ما أصبحت مسألة السلام هاجسا للمجتمع الدولي، سيتعين علينا اتخاذ خطوة رئيسية إلى الأمام.

السيد لوندونو (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن أخلص تقديرنا لكم على قيادتكم وعلى الجهود التي بذلتموها خلال فترة رئاستكم.

إن الولايات المتحدة تنضم إلى توافق الآراء بشأن اعتماد مشروع إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام، وتود أن تثني على واضعيه لما بذلوه من جهود من أجل وضع مفهوم لهذا الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه وإلى الترويج له. ونود خاصة أن نعرب عن شكرنا للسفير تشاودوري، الممثل الدائم لبنغلاديش، على الجهود التي بذلها من أجل إنجاز هذه الوثيقة اليوم.

ونرى أن أوضح من تكلم عن مفهوم ثقافة السلام هو المدير العام مايور، مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عندما قال إن ثقافة السلام تتألف من مجموعة من القيم والمواقف والتصرفات التي توحي بقيام تفاعل اجتماعي يرتكز على مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية والتسامح والتضامن.

واسمحوا لي أن أبيّن فهمنا لبضع فقرات معيّنة في الوثيقة. إننا نفهم الإشارة إلى الحق في التنمية في المادة ١ من الإعلان، وفي الفقرة ١١ من برنامج العمل، أن تكون متوافقة مع رأينا القائل إن الحق في التنمية ينصب على الفرد، وأن على الحكومات الوطنية أن تهيئ ظروفا تفضي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على مراحل. والحق في التنمية ليس حقا جماعيا للمجموعات أو للدول، وهو ليس حقا قانونيا في مجموعة قواعد للعيش أو لنقل الموارد.

إننا لا نجد تفسيرا للإشارة إلى مكافحة العنف وإلى وسائط الإعلام في الفقرة ١٥ من برنامج العمل أن القصد منها هو بأي طريقة من الطرق تقييد التقارير الصحفية التي تتناول أعمال العنف التي شهدناها في السنوات الأخيرة في البوسنة وكوسوفو ورواندا وبوروندي وفي أماكن أخرى. والواقع كنا نود أن نرى في الفقرة ١٥ من برنامج العمل نصا تحتضنه اليونسكو عن حرية الصحافة وعنيت "أن وجود صحافة مستقلة وتعددية وحرة أمر ضروري من أجل تطوير وصون الديمقراطية في الدول ومن أجل التنمية الاقتصادية فيها".

وأخيرا، نفهم الإشارة إلى أولويات وضعتها الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح وردت في الفقرة ١٦ من برنامج العمل أنها تعني أولويات اعتمدت بتوافق الآراء.

السيد غارسيا غونزاليز (السلفادور) (تكلم بالاسبانية): إن وفد بلادي يشاطر السفير برن نيوس، الممثل الدائم لكوستاريكا، آراءه ويؤيدها، وهي الآراء التي عرضها بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى بمناسبة اعتماد الجمعية العامة إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام.

ونود أيضا أن نكرر امتناننا للسفير شودري الممثل الدائم لبنغلاديش، على جهوده الدبلوماسية البارزة التي مكّنتنا من التوصل إلى وضع نص هام سيساعدنا، على نحو مدعوم بالحجة، في بناء ثقافة للسلام في الألفية المقبلة.

ولسوف أشير إلى جانب واحد ترى حكومة السلفادور من المهم التشديد عليه. وهو ما لم يظهر للأسف في النص النهائي لبرنامج العمل لثقافة السلام، ولكنه نظرا لقيمته الفعلية يمكن أن يعتبر أحد المواضيع التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يحدد موقفه منه في المستقبل القريب. وأنا أشير هنا إلى التطور النهائي للقرار ١١/٣٩ الصادر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. ففي مرفق ذلك القرار ذكرت الجمعية العامة أن

"شعوب كوكبنا لها حق مقدس في السلم"

وأن

"المحافظة على حق الشعوب في السلم وتشجيع تنفيذ هذا الحق يشكلان التزاما أساسيا على كل دولة".

فإذا لم يكن الاعتراف بالحريات الفردية، التي هي الجيل الأول من حقوق الإنسان، قد تعرض لأي انتقاد هام آخر، فإن الجيلين الثاني والثالث اللذين يعرفان بأنهما الحقوق في التضامن قد أثارا الجدل بين مختلف الجهات الدولية، بل وبين القضاة، لأن سيناريو ما بعد الحرب، من وجهة النظر الدولية، قد تغيرا كثيرا، وحدث تغير بسببه في طبيعة الصراعات. وأفسحت المواجهة الإيديولوجية الطريق إلى مظاهر جديدة للعنف تسهم في زيادة الفقر والإقصاء والجهل. وبما أن طابع هذه الصراعات مختلف لا بد لنا من أن نبحث عن الحلول التي تتكيف وديناميةالعالم الجديد. فمن ناحية، هناك تطبيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الجماعية للبشرية، ومن ناحية هناك حقوق في السلم والبيئة والتنمية والتراث المشترك للبشرية. وتشمل هذه الحقوق الأفراد والشعوب والدول والإنسانية جمعاء، فتثري القانون الدولي، وفي الوقت نفسه تزيده تعقيدا. غير أنها ينبغي ألا تمنعنا من السير قدما بأساليب مبتكرة، لأنها توضح بجلاء أن مشاكل السلام تتطلب حلولا محلية وعالمية وفردية وشاملة. وفي سياق هذا الجدل المتعلق بهرمية الحقوق أوضحت الجمعية العامة في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ١ من القرار ١٣٠/٣٢ ما يلي:

"إن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية مترابطة لا تتجزأ، وإن تنفيذ الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينبغي أن يحظى باهتمام متكافئ وعناية عاجلة".

وتناول هذا الموضوع المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣ وأعطى شكلا في الإعلان وبرنامج العمل، مما يبرز رأي السلفادور بأن الحق في السلام وفي البيئة الصحية والتنمية لا يمكن التقليل من منزلته.

وختاما، أود أن أذكر بأن حكومة السلفادور ترى أن وضع ثقافة للسلام ييسر اعتماد نظام مشترك للقيم الأساسية والعالمية للسلام ومناهضة العنف وللتسامح عن طريق حل الخلافات والصراعات؛ واستخدام الحوار والتفاوض والوساطة أو التحكيم أمام طرف ثالث؛ والإقرار بالتنوع الثقافي والتعددية والمشاركة؛ والإقرار أيضا بالحق في الاختلاف وإقامة حوار بين الثقافات وكفالة تطبيق الحقوق الثقافية على المنتمين إلى أقليات وعلى السكان الأصليين؛ وبذا يكون الإسهام في القضاء على المصادر المحتملة للصراع الناشئ عن التمييز وانتهاك تلك الحقوق.

والخلاصة، أن حكومة السلفادور تقر بأن التعليم من أجل ثقافة السلام يجب أن يأخذ في الاعتبار فهما أوسع ومتعدد المعاني للسلام، لأننا يجب أن نقيمه على مستويات مختلفة في وقت واحد: داخل المجتمع وعلى الصعيد المحلي بين الأفراد والفئات المختلفة، وعلى الصعيد الدولي فيما بين الدول والأمم.

السيد رودريغيز باريلا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يسرنا أننا سوف نعتمد اليوم إعلانا وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام - بعد أن تم التوصل إلى نصيهما عقب عملية مفاوضات طويلة ومعقدة. فمنذ قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وخاصة مديرها العام، السيد فيديريكو مايور الاقتراح، ونحن نتابع تطوره عن كثب. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة الجليلة للإعراب عن امتنانه للسيد مايور لعمله الشاق وتصميمه على إشراك منظومة الأمم المتحدة بأسرها في مناقشة وبحث هذا المشروع من منظور عريض وشامل.

ونود أيضا أن نتوجه بالشكر بوجه خاص إلى السفير شودري على جهوده. وكما يقول توماس مان، فإن البشرية هي في النهاية نتاج ظروفه. وتكمن أسباب المصائب التي نريد اليوم القضاء عليها، من أساسها، في انعدام المساواة والعدالة السائد في العالم، وفي الفوارق بين الأغنياء والفقراء، وفي الظلم الاجتماعي وانعدام المساواة بين الأمم والشعوب. وستكون الوثائق التي نعتمدها بمثابة دليل هام ومرجع للعمل، ولا سيما إذا وضعنا، على الصعيد العالمي الأسس الاجتماعية الاقتصادية لضمان تمكين الأطفال والرجال والنساء على قدم المساواة، من الحصول على العلم والاستمتاع بكل ما هو حسن وجميل - من تراث البشرية - ومن التنمية الفكرية.

وعلى أعتاب الألفية الجديدة، أصبح العالم يتميز بالعولمة الليبرالية الجديدة، وأصبح عالما لعولمة التفاوت

الاجتماعي. ولا يمكن أن تكون عملية العولمة عولمة للبطالة والظلم تعطل البرامج الاجتماعية، وتترك أعدادا متزايدة من البشر بلا حماية. فعلينا أن نعمل على أن يكون معنى العولمة هو الأخوة والتعاون فيما بين الشعوب، وهو التنمية المستدامة والتوزيع العادل والاستخدام الرشيد للثروة المادية والروحية الوفيرة التي يمكن للبشرية أن توجدها، وهذا شرط أساسي لتراث البشرية المشترك - البشرية التي بوسعها، بل لا بد، أن تعيش. وإلا كان من العبث الحديث عن ثقافة للسلام.

فكيف يمكن الحديث فلسفيا أو عمليا عن ثقافة للسلام في عالم يتنامى فيه عدد الفقراء ويتزايد فقرهم، عالم يعيش فيه أكثر من ١,٣ مليار نسمة في فقر مدقع بينما يمتلك فيه ٢٢٥ من الأثرياء ثروة تعادل الدخل السنوي لنسبة ٤٧ في المائة من سكان العالم؟ وهناك نحو ٨٠٠ مليون يعانون من الجوع وتقع وفيات ٩٥ في المائة من هؤلاء الناس في الجنوب. فكيف يمكننا اليوم أن نقبل بأن نتحدث عن ١٢ مليونا من الأميين و ١١٠ ملايين من الأطفال الذين لا يتلقون التعليم الابتدائي و ٢٧٥ مليونا من هذه الأعمار الذين لا يصلون إلى التعليم الثانوي؟ وكيف نتحدث عن ثقافة للسلام بينما يموت ١٢ مليون طفل دون سن الخامسة بسبب أمراض قابلة للعلاج، في كل عام، ويموت ٢٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة بسبب سوء التغذية.

فالسلام هو أكثر بكثير من مجرد انعدام حالة الحرب. ولا يمكن أن يكون هناك أي سلام دون تنمية اجتماعية واقتصادية والعكس بالعكس. فالسلام يتضمن التزاما بنبذ استخدام القوة أو استخدام القوة في العلاقات الدولية، مما ينطوي على التقيد بميثاق الأمم المتحدة، واحترام مبادئ السيادة، والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها. والسلام يعني أيضا مقاومة جميع مظاهر الاستعمار الجديد والعنصرية والتمييز العنصري، ورُهاب الأجانب، والارهاب وانتهاكات جميع حقوق الإنسان أينما حدثت. ولا يمكن لنا أن نفكر بالسلام عندما نجد أن دولا كبرى تسعى إلى فرض قوانين وتدابير أحادية الجانب تتجاوز الولاية القضائية للإقليم، وتستهدف اخضاع الدول والشعوب المستقلة بالقوة والاكراه. ويسرنا أن العديد من هذه المبادئ قد تجسد في الوثيقة التي نوشك على اعتمادها اليوم.

ويكرر وفد بلدي اليوم مجددا التزامه بالاستمرار في العمل من أجل ثقافة حقيقية للسلام تكون راسخة في عالم يسوده الانصاف والعدالة، بحيث لا يعود فيه الحق في التنمية مجرد سراب ويمارس فيه على الوجه الأكمل الحق الانساني في الحياة والسلام.

السيد زميفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي أن استهل بياني بعبارات الامتنان لكم، سيدي، على إدارتكم لعملنا بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام، بالاضافة إلى إدارتكم لأعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين التي تختتم أعمالها اليوم.

فاعتماد الجمعية العامة اليوم لاعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام بمثابة مقدمة للسنة الدولية لثقافة السلام والعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم.

بيد أن أهمية هذه الوثائق تتجاوز كثيرا إطار تلك الاجراءات. فالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة التي أرسيت في الإعلان والتدابير الملموسة المعقدة التي حددت في برنامج العمل تفتح آفاقا واسعة أمام تأسيس ثقافة للسلام في الألفية الثالثة يجب أن تحل محل ثقافة القوة وتنقذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب.

ومن الأهمية القصوى بمكان أن منظومة الأمم المتحدة هي التي أنيط بها تحديدا في الاعلان وبرنامج العمل الاضطلاع بدور رائد في التأكيد على ثقافة السلام. وهذا دليل وجيه على الدور المركزي لمنظمتنا كآلية فريدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وهي محفل عالمي لتطوير التعاون المتعدد الأطراف والتجسيد العملي لفكرة الطابع المتعدد الأقطاب لعالمنا المعاصر.

إن التزام روسيا بمُثُل الاعلان وبرنامج العمل، وهو التزام تجلى من خلال مشاركتنا النشطة في الإعداد لهذه الوثائق وتجسد في الأحكام التي نصت عليها، يدفعنا إلى دراسة السبل الحقيقية لضمان السلام والأمن والاستقرار والازدهار والدفاع عن الكرامة الانسانية في القرن المقبل. وليس من قبيل المصادفة أن العديد من الأحكام التي ينطوي عليها الإعلان وبرنامج العمل تنسجم مع مفهوم

عالم القرن الحادي والعشرين، حيث بدأ تشكيله بمبادرة من رئيس الاتحاد الروسي في حزيران/يونيه من هذا العام.

ونحن ممتنون لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إذ أنها هي التي بادرت إلى طرح هذا الموضوع المفيد والهام، ولجميع الوفود التي شاركت في صوغ الاعلان وبرنامج العمل على نهجها المتسم بعمق التفكير، ومرونتها وحكمتها وروح التعاون لديها ورغبتها الهائلة في التوصل إلى النتيجة النهائية.

ونود أن نخص بالشكر الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، السفير تشاودري، الذي اضطلع بالمهمة الصعبة المتمثلة في تنسيق المشاورات، ومساهمته الهامة في إصدار إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام.

وباعتماد الجمعية للإعلان وبرنامج العمل، تصبح الأحكام الواردة فيهما إرثا للمجتمع العالمي برمته، وتوفر مبادئ توجيهية واضحة لتوعية الناس في كنف روح السلام واللاعنف والابداع. ونحن مقتنعون بأن الوثائق التي ستعتمد اليوم ستعزز أساس بناء السلام والشرعية الدولية من أجل منفعة الأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/53/L.79.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.79، المعنون "إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام" والذي يشتمل على جزأين. الجزء ألف وهو بعنوان "إعلان بشأن ثقافة السلام" والجزء باء بعنوان "برنامج عمل بشأن ثقافة السلام".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.79؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.79 (القرار ٢٤٣/٥٣).

الرئيس (تكلم بالاسبانية): قبل الانتهاء من هذا البند، أود أن أشكر السفير أنوار الكريم تشادوري من بنغلاديش على اضطلاعه بمهمة إجراء المشاورات الضرورية المتعلقة بالاعلان وإتاحة المجال أمامنا للتوصل إلى توافق في الآراء.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٣١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٥٩ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات اصلة (A/53/47)

مشروع مقرر (A/53/47، الفقرة ٢٨)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): في ضوء المشاورات التي أجريناها في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، آمل بأن نتمكن من اعتماد مشروع المقرر الذي أوصى باعتماده الفريق العامل دون إجراء مناقشات أخرى.

نبدأ الآن النظر في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٢٨ من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/53/47).

تبدأ الجمعية الآن البت في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٢٨ من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وأود الآن أن أعرب عن خالص الشكر لنائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، السفير هانز دالغرن من السويد والسفير جون دي سارام من سري لانكا، لاضطلاعهما بالمهمة الجسيمة المتمثلة في إجراء المناقشات والمفاوضات المعقدة في الفريق العامل. وإنني لعلى يقين بأن أعضاء الجمعية يشاركون في الإعراب عن الشكر لهما.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تختتم نظرها في البند ٥٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦٧ (تابع)

الاعتداء المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية
مذكرة شفوية (A/53/1048)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة، في جلستها العامة السادسة والتسعين في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩، اختتمت المناقشة في هذا البند.

وفيما يتعلق بهذا البند، أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة A/53/1048 التي تتضمن مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ واردة من البعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي طلبت فيها إدراج البند ١٦٧ في جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفي المذكرة الشفوية الواردة في الوثيقة A/53/1048، أوضحت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أنها ترغب في أن يناقش هذا البند مباشرة في جلسة عامة. وستبلغ الجمعية العامة بهذه المعلومة في دورتها الرابعة والخمسين.

بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ١٦٧ من جدول الأعمال.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ي) تعيين وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

مذكرة من الأمين العام

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لقد أبلغت أنه، في ضوء المشاورات الجارية، ينبغي إرجاء النظر في هذا البند الفرعي إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند الفرعي وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند الفرعي (ي) من البند ١٧ من جدول الأعمال وفي البند ١٧ في مجمله.

البند ٥٧ من جدول الأعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أفهم أنه، بعد إجراء المشاورات اللازمة، يمكن إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٥٧ من جدول الأعمال.

البند ٦٠ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة، في جلستها العامة السبعين المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أجرت مناقشة بشأن هذا البند.

وأفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٦٠ من جدول الأعمال.

البند ٦١ من جدول الأعمال

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لعل الأعضاء يذكرون أنه، في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قررت الجمعية العامة إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

وأفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٦١ من جدول الأعمال.

البند ٦٢ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لعل الأعضاء يذكرون أنه، في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قررت الجمعية العامة إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية ولكنها أرجأت البت في أمر تخصيص هذا البند إلى وقت مناسب خلال الدورة.

وأفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٦٢ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لعل الأعضاء يذكرون أنه، في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قررت الجمعية العامة إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

وأفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لعل الأعضاء يذكرون أنه، في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قررت الجمعية العامة إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

وأفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

البند ١٤٤ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لعل الأعضاء يذكرون أنه، في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قررت الجمعية العامة إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

وأفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ١٤٤ من جدول الأعمال.

بنود جدول الأعمال المتبقية للنظر خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر الوفود بأن البنود التالية من جدول الأعمال، والتي اتخذ بشأنها إجراء في الجلسات السابقة، لا يزال الباب مفتوحا للنظر فيها خلال الدورة الثالثة والخمسين: وهي البنود من ١٠ إلى ١٢، ٢٠، ٣٠، ٣٧ إلى ٤٠، ٤٣ إلى ٤٥، ٤٧، ٥٨، ٩٣، و٩٤، ١٠٨، ١١٠ إلى ١١٤، ١١٧ إلى ١٢٨، ١٣٠ إلى ١٤٣، ١٤٥، ١٥٢، ١٥٥، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥ و ١٧٠.

كما يعلم الأعضاء، فإن هذه البنود، باستثناء البند ١٤٧، المعنون "انتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤" والبند ١٢١، المعنون "نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة"، قد أدرجت في جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة الرابعة والخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترى أنه ووفق على مناقشة هذه البنود في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

البيان الختامي للرئيس

الرئيس (تكلم بالاسبانية): إنني أعتبر دورة الجمعية العامة التي تختتم اليوم، وهي الدورة قبل الأخيرة في هذا القرن، تمرينا تحضيريا لمواجهة المشاكل التي تنتظرنا مع مقدم القرن الجديد - وبعبارة أخرى، المشاكل القائمة بالفعل. وهو قرن، تلوح فيه، من ناحية، دلائل مبشرة ومنذرة معا، ويبدو وهو يحمل تناقضات خطيرة تمثل بدورها تحديات كبرى يتعين على الجنس البشري أن يواصل الاستجابة لها. ونحن نرى أن تلك التناقضات تنطوي بصفة أساسية على ثلاثة جوانب.

أولا، لا يزال العالم يخطو نحو أكمل تحقيق للحريات الفردية ونحو تطبيق الديمقراطية في المجتمعات الوطنية والمجتمع الدولي. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فإن من الصحيح أنه لم يسبق مطلقا في التاريخ أن تحقق مثل هذا التطبيق الواسع للمثل العليا للديمقراطية والحرية، أو على الأقل الاعتراف بها، مثلما هو الحال الآن. إلا أن التقدم الذي أحرز في هذا الميدان لم يتخلص من مظاهر العنف الرامية إلى فرض المثل والمقاصد المثيرة للنصرة القومية، والأصولية الدينية أو التفوق العرقي المفترض. والحقيقة المتمثلة في أن من بين أكثر من ١٠٠ صراع نشبت خلال السنوات العشر الأخيرة وأثرت على السلم والأمن الدوليين ولم يكن هناك سوى نصف دزينة منها يتعلق بالأراضي، تكشف بوضوح عن نوع المشاكل التي سنواجهها في المستقبل.

وخلال الاثني عشر شهرا التي مضت منذ أن بدأت الجمعية دورتها الثالثة والخمسين، ساد العنف في مناطق شاسعة من العالم وأثّر على حياة الشعوب، وفي العديد من الحالات أدي إلى حرمانها من الحياة وخلّف تركة من الفزع، وفي العديد من الحالات خلف ضغينة في قلوب البشر. وإن هذه الأحداث تدحض تماما نبوءات من تنبأوا بنهاية التاريخ.

ولا تزال الصراعات في أوروبا وأفريقيا وآسيا تستدعي انتباه المجتمع الدولي وتستصرخه على نحو متزايد لاعتماد أساليب ولاظهار دلائل على التضامن المحفوز بالتسامح. وبالطبع ليس العالم كله متجانسا، فهناك مناطق يسود فيها السلام ويوجد فيها اتفاق وتسوية سلمية للخلافات. والدليل الواضح على ذلك تقدمه منطقتنا - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - حيث تم في مضمار هذه السنة التوصل إلى نهاية سلمية لصراعات تاريخية بين بعض الدول في المنطقة. وإنني أورد هذ الحقيقة بفخر لا يوارب، بينما لا يفوتني في نفس الوقت أن أشير إلى مشاعر القلق الأخوي لدينا بشأن الحالة الداخلية السائدة في بعض تلك الدول.

وقد تأثرت القارة الأفريقية على وجه الخصوص بمختلف العوامل، التي يعود بعضها إلى الطبيعة وبعضها الآخر إلى أعمال من صنع الانسان. وأولت الجمعية العامة عناية خاصة لهذه الحالة. والدليل على ذلك كان ما تم بتوافق الآراء اتخاذ للقرار المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الوطيد والتنمية المستدامة فيها، والذي حدد المبادئ الرئيسية لتقديم المساعدة للقارة. ويجب على الجمعية العامة أن تثابر على بذل جهودها لمساعدة إخوتنا الأفارقة على التغلب على الحالة الانمائية المتأزمة هذه، التي وجدوا أنفسهم فيها نتيجة لتاريخ ساد فيه الاستعمار والتمييز.

إن الأحوال السياسية التي سادت في الشرق الأوسط خلال هذه الدورة التي تُختتم اليوم لم تكن هي أمثل الأحوال المؤدية إلى التقدم في عملية السلام. وقد تعاملت الجمعية العامة مع مختلف الجوانب المعقدة لهذه المشكلة وهي يحدوها الأمل في أن تطرأ تطورات أفضل على الحالة. ومن حسن الطالع أن هذا مايبدو على الحالة اليوم. ولذلك فإني آمل أن تتمكن الجمعية خلال الدورة المقبلة من اتخاذ قرارات هامة تسهم في تعزيز السلام الدائم والعادل في المنطقة.

غير أنه ما من شك في أن الصراع في كوسوفو - بسبب حدته وعواقبه - كان هو أهم حدث سياسي دولي خلال السنة. واسمحوا لي هنا أن أعرب عن بعض آرائي الشخصية.

إنني أرى من المصادفات المؤسفة، أنه خلال السنة التي تم فيها اختياري لرئاسة الجمعية العامة، واجهت مصداقية وفعالية هذه الهيئة، وهي أكثر الهيئات طابعا ديمقراطيا حقيقيا وأكثرها تمثيلا للمجتمع الدولي، أقسى امتحان لها في تاريخها بسبب ذلك الصراع.

لقد كشف الصراع في كوسوفو عن العديد من الجوانب التي لا يسعني إلا التعرض لها. أولا، كشف عن أن مجلس الأمن، الذي يلتزم بصيانة السلم، حال دونه ودون تنفيذ ذلك الالتزام عدم تمكنه من التوصل إلى اتفاق لاتخاذ قرارات بشأن ذلك الموضوع. ولعبت إمكانية استخدام حق النقض دورها، فكشفت عن أن هذه الآلية، التي كان يتوخى لها، تفادي استخدام القوة، أصبحت في النهاية عاملا يمكّن من إزالة استخدام القوة من المجلس، وبالتالي، من المنظمة بأسرها.

وثانيا، من الضروري أن نذكر بأن الجمعية العامة، وهي الهيئة المختصة بصون السلم والأمن الدوليين وفقا للميثاق، ولا سيما المادتان ١٠ و ١١ منه، لم تتمكن من ممارسة تلك الصلاحية - ليس بسبب عدم وجود إطار قانوني، بل لأن الارادة السياسية السائدة كانت تقتضي بعدم استعمال تلك الصلاحية. ففي الماضي كانت هذه الهيئة تمارس تلك المسؤولية الملقاة على عاتقها عندما كان مجلس الأمن مبعدا عن التصدي لحالات تهدد السلام أو تنتهكه. وفي تلك المناسبات، أعلن المجتمع الدولي رسميا أن عدم قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بالمهمام الموكولة اليه لا يحرم الجمعية العامة من ممارسة حقوقها، أو لا يريحها من مسؤولياتها وفقا للميثاق. وأخيرا، فلنذكر أن الميثاق يرتكز على مبدأ الشرعية التي توفر أساس وعلة وجود النظام القانوني الدولي برمته. ونتيجة لذلك، فإن أهم درس لنا يجب أن نستخلصه من حالة كوسوفو هو أنه ينبغي لنا أن نواصل العمل بجد من أجل إيجاد سبل لضمان احترام مبدأ الشرعية ذلك تماما.

وقد يكون من السابق لأوانه أن نجري تقييما شاملا لأزمة كوسوفو، لكن الواضح أنها أثرت وستؤثر في عمل ومصداقية هذه المنظمة. ولعل العنصر الايجابي الوحيد لذلك الصراع هو أنه يدل بوضوح على أنه لا يمكن السماح بمزيد من التأخير في إصلاح الأمم المتحدة أو بتبريره. ويحدوني الأمل في أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر الماضي خلال الدورة الراهنة، وهو القرار ٥٣/ ٣٠ بشأن الأغلبية المطلوبة لاجراء أية تغييرات في مجلس الأمن، سييسر تسريع عملية الاصلاح.

أما بالنسبة للحالة المقلقة الراهنة في تيمور الشرقية، لا بد أن نأمل في أن تعمل آليات الأمم المتحدة هذه المرة بفعالية، وفي وضع حد لانتهاكات حقوق الانسان الجارية في تلك المنطقة.

إن النتائج المحرزة في هذه الدورة في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة يمكن اعتبارها نتائج مشجعة نظرا للسياق الذي جرت فيه المفاوضات. ومن بين القرارات العديدة المتخذة، أود أن أسلط الضوء على القرار المتعلق بعقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة بكل جوانبه، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإن دخول اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ في آذار/مارس الماضي لهو دليل يدعو الى الارتياح ومفاده أن ثمة كرها عاما لهذه الأسلحة العشوائية الوحشية.

ولقد حظيت عمليات حفظ السلام باهتمام خاص في الجمعية العامة خلال هذه الدورة. ولقي تمويل مختلف هذه البعثات الموافقة، بما في ذلك العملية المعقدة ألا وهي عملية بعثة الادارة المؤقتة في كوسوفو. علاوة على ذلك، وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لارساء آلية حفظ السلام، أشاد المجتمع الدولي بآلية السلام التي لا غنى عنها، وبالرجال والنساء الذين يشاركون فيها ويضحون بحياتهم في العديد من الحالات تحقيقا لهذا المسعى.

إن عام الذكرى السنوية الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان كان عاما مليئا بالنشاط بالنسبة للجمعية العامة. ومن بين مختلف القرارات المتخذة، أود أن أسلط الضوء على القرار الذي اعتمدت الجمعية العامة فيه الاعلان المتعلق بحق ومسؤوليات الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا. وإن اعتماد ذلك الاعلان بعد ١٣ عاما من المفاوضات، هو خطوة جديدة في عملية تعزيز وتحسين النظام الدولي لحماية حقوق الانسان.

وقبل كل شيء، فإن الجمعية العامة وعن طريق القرار الذي اتخذته في كانون الأول/ديسمبر الماضي خلال هذه الدورة بشأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد شاركت في السعي الى البحث عن أفعل التدبير لكفالة الحماية الدولية لحقوق الانسان، وتقديم الذين ينتهكوها الى العدالة. واعترفت الجمعية العامة في ذلك القرار بالأهمية التاريخية للنظام الأساسي، واتخذت تدابير لانشاء المحكمة. وهذه كانت أفضل طريقة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان، وهو معلم يبقى أحد الانجازات السياسية والمؤسسية الأكثر إلهاما وأهمية في نهاية هذا القرن العشرين.

والتناقض الرئيسي الثاني الذي ينبغي أن أشير اليه يتعلق بالتقدم التكنولوجي المحرز، بوتحقيق الثورة في الاتصالات والنقل، وبالتوسع البارز في المعرفة العلمية، الأمر الذي أدى بالبشرية الى تحقيق تطور مادي بلغ مستويات لا سابق لها. بيد أن المكاسب الناجمة عن هذا التقدم موزعة على نحو غير متساو فيما بين مختلف شرائح البشر. فهذا أمر أدى الى انشقاق مقلق بسبب حقيقة أن الانفجار التكنولوجي يجري في الدول المتقدمة النمو حيث يعيش جزء صغير من سكان العالم، في حين يحدث انفجار ديمغرافي في دول أخرى يرافقه عجز تكنولوجي حاد. والنتيجة قيام تعايش خطير، في عالم يتزايد صغرا وتكاملا، بين مجتمعات مزدهرة ومتقدمة تقنيا وبين أعداد من السكان يعيشون في حالات من الفقر وعدم الأمان.

إن عملية العولمة لا تساعد في حد ذاتها على هذا التناقض. فعلى العكس تماما، إذ أن المقبول عموما هو أن تسارع العولمة في السنوات الأخيرة نتيجة انفتاح الأسواق وتحرر التجارة وتحديثها، قد يزيد من حدة الفروقات الاجتماعية والتناقضات الاقتصادية في المجتمع الدولي فضلا عن المجتمعات الوطنية. وإذا لم نعمل بسرعة على اتخاذ تدابير فعالة لتصويب الآثار السلبية الناجمة عن تلك العملية، فإن تهديدات الانحلال الاجتماعي ستصبح حقيقة ومقلقة أكثر، وإمكانية إحلال استقرار وسلام دائم تصبح إمكانية بعيدة جدا.

وإن شعورنا بعدم اليقين الناجم عن هذه العملية التي نشهدها أدى بنا في بداية هذه الدورة الى إجراء مناقشة رفيعة المستوى بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي للعولمة والترابط والنتائج السياسية المترتبة عليهما. وفي تلك المناسبة، أصبح واضحا أنه كان هناك اهتمام كبير في هذا المجال من الحكومات والهيئات الدولية والمجتمعات المدنية. وبغية مواصلة تفكيرنا بعمق في هذه الظاهرة التي تؤثر على حياة جميع سكان الكوكب الآن وفي المستقبل، يجب وضع قوانين للتوضيح والارشاد.

وفي السياق النشط لتنامي العولمة والترابط، يطلب الى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي بوصفها الهيئة التي تعزز التعاون والتوجيه من أجل التنمية. ولقد تحملت الجمعية العامة تلك المسؤولية عندما اتخذت القرار الهام المعنون "دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل". وتظل المسألة مفتوحة أمام تحليل الحكومات ونظرها فيها. ويؤمل في أن نتخذ في أسرع وقت ممكن تدابير معينة تكفل توزيع منافع العولمة بالتساوي ولا سيما أن نتجنب تهميش البلدان النامية والتقليل من ضعفها.

ويتساوى مع هذه المسألة في الأهمية ويرتبط بها ارتباطا وثيقا، القرار الخاص بالأزمة المالية وتأثيرها على النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية. ففي هذا القرار شددت الجمعية، في جملة أمور، على ضرورة تعزيز وتحسين آليات درء وإدارة وحل الأزمات المالية الدولية، وهي تقترح أكثر التدابير فعالية للتصدي لهذه القضايا والتخفيف من آثارها السلبية على آفاق تنمية البلدان النامية.

وثالث التناقضات الرئيسية التي أود الإشارة إليها، وآخرها، ينبع من أنه بينما تم التوصل في كثير من المجتمعات إلى مستوى عال من التكامل الاجتماعي مع مستويات عالية من المعرفة والثقافة والأنشطة الابتكارية، فإن هذه المجتمعات ذاتها بدت في غاية الضعف أمام مخاطر من قبيل الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والإرهاب والتدهور البيئي. ومن بين قدرات هذه الجمعية أن تقيم دفاعات في وجه هذه الأعداء - والواقع أن الأمم المتحدة مشتركة في هذه المهمة - وأن تقوم بحملة تربوية نشطة للإسهام في وضع ثقافة للصحة وثقافة للشرعية وثقافة لصون البيئة. ولا يوجد سبب أهم للتردي البيئي من الفقر.

وقد ظلت الشواغل الهامة للحكومات بشأن الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على الاتجاهات الاقتصادية الراهنة وتصيب التنمية الاجتماعية، ملاحظة في هذه الدورة بصفة مستمرة. واستلهمت الجمعية هذه الشواغل فاعتمدت عدة قرارات بشأن القضايا الاجتماعية الهامة التي أذكر من بينها قضايا التعاون الدولي للتصدي لمشكلة المخدرات في العالم، وقضايا الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وحالة المرأة وحقوق الأطفال واللاجئين.

ويجب أن أبرز أيضا عقد الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة لتقييم استمرار تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فقد قام هذا الحدث دليلا على انتهاج ديمقراطية المعلومات والمعارف وعالميتها في هذا الإطار. وأعاد تأكيد إرادة المجتمع الدولي لمواصلة التصدي لمسألتي السكان والتنمية اللتين تتأثران بالقرارات التي تتخذ في مجالات العلم والثقافة والتقاليد واعتبارها كلها جوانب من المشكلة نفسها لا مفر من معالجتها. ويجب حل تلك المشكلة في نهاية المطاف على المستوى الإنساني مع الاستخدام المسؤول للحرية.

وأخيرا، أود، دون ادعاء بصياغة قائمة شاملة، أن أشير إلى القرارات المتعلقة بالقضاء على الاستعمار وبالتعاون في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وبالمسائل المتصلة بالإعلام - وخاصة القرار الذي أعاد تأكيد سلسلة من المبادئ الأساسية والتوجيهية للمفاوضات الدولية. وأعتبر أن هناك أهمية خاصة للقرار المتعلق بالحوار بين الحضارات والقرار الذي اعتمد الإعلان وبرنامج العمل لثقافة السلام، في وقت سابق من هذا اليوم. فالقراران علامتان بارزتان يمكن للمجتمع الدولي أن يقيم على أساسهما في المستقبل نظاما قانونيا أخلاقيا ينظم العلاقات التي تربط الدول والشعوب مستقبلا. والمضمون الأخلاقي في ذلك الالتزام هو عنصر لا أرى مجالا لتلافيه.

إن مؤتمر قمة الألفية المقرر عقده في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة التي تبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ - والذي يجري قدر كبير من العمل للتحضير له في هذه الدورة الثالثة والخمسين - سوف يوفر فرصة فريدة للنظر في الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في القرن الجديد. وفي هذا السياق يسرني أن أشير إلى ما جرى في هذه الدورة من مفاوضات مكثفة بشأن هذه القضية وما أحرز من تقدم كبير، بفضلها، في سبيل تحديد شكل الاجتماع وأسس أو مضمون ذلك الحدث الهام. ولا يخامرني شك في أن التحضيرات لمؤتمر القمة سوف تكتمل بنجاح، على أساس هذا العمل، في الدورة الرابعة والخمسين.

وباختصار، فإن الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين قد نظرت فيما مجموعه ١٧٠ بندا في ١٠٧ جلسات عامة وتسع جلسات غير رسمية. واعتمدت ٣٠٩ قرارات - منها ٢٤٨ قرارا بتوافق الآراء - و ١٣٠ مقررا.

ويدل تنوع وأهمية المسائل التي نوقشت في هذه الدورة التي تنتهي اليوم والروح الجادة والبناءة التي تم بها النظر فيها، على أن الأمم المتحدة، بسبب تمثيلها وعالميتها وقدرتها على الاستماع إلى الأمور والنظر فيها من جميع زواياها، تواصل كونها المحفل الوحيد والأهم لمتابعة الحوار العالمي بشأن المشاكل العالمية الأساسية التي تواجه البشرية. وهذا دور لا يمكن أن يتقلص ويجب أن يستمر أداؤه في المستقبل إزاء الصراعات التي ننتظر مواجهتها في الألفية الجديدة. ويتوقف مدى الفعالية في أداء هذا العمل على عاملين.

فأولا، لا بد أن تتوافر للمنظمة الموارد المالية اللازمة للوفاء بالتزاماتها. ويرجى في هذا الصدد أن تسدد الدول المدينة الرئيسية لهذه المنظمة التزاماتها المالية الدولية في أقرب وقت ممكن. وثانيا، سوف يتوقف على اعتمادنا للإصلاحات الضرورية جعل هذه المؤسسة قادرة على مواجهة التحديات والاحتياجات الجديدة. وعلينا أن نزيد من جهودنا لاستعادة تصدر المنظمة لريادة الشؤون الدولية، ولا سيما ما يؤثر منها على السلم والأمن. وعلينا أن نعززها ونحسنها بحيث يتفق هيكلها وأداؤها مع متطلبات الاحتياجات والتحديات الجديدة. وهذا لا يتوقف في نهاية المطاف على أحدنا أو بعض منا؛ بل يتوقف على كل منا وعلينا جميعا.

وقد لاحظنا في الجمعية العامة في السنوات الأخيرة جهدا يبذل على هذه الأسس ويتواصل على مدار الدورة التي تنتهي اليوم. وتواصلت برئاستي عملية الإصلاح العامة في الأمم المتحدة، التي نشطت في الدورة الماضية. وواصلت الجمعية العمل بصورة أولية على أساس أفكار ومقترحات الأمين العام، الذي نعيد تأكيد شكرنا له وتسليمنا بالتزامه الحقيقي بقضية الإصلاح. وقد كانت عملية تنفيذ هذه المبادرات أبطأ مما كانت عليه في البداية. ومع هذا فقد أحرز تقدم كبير في هذه الدورة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية عن طريق اعتماد سلسلة من التدابير والتوصيات الهامة التي سيكون من شأنها، بلا شك، تحسين أداء وكفاءة المنظمة في هذا المجال.

وإذا كنت عند اضطلاعي بمسؤولياتي كرئيس لهذه الجمعية، مقتنعا بضرورة تغيير أداء الأجهزة الأساسية للأمم المتحدة والترابط فيما بينها، فإنني اليوم، وبعد عام من الخبرة في هذا المنصب أشد اقتناعا بذلك من ذي قبل. ولا بد أن أعترف بأنني دهشت أكثر من مرة بل وانتابتني الحيرة والألم لعلمي أن الجهازين اللذين يضطلعان بالمسؤوليات السياسية الرئيسية في هذه المنظمة - وهما مجلس الأمن والجمعية العامة - يعملان كل على انفراد دون تنسيق أو شفافية، رغم صلاتهما غير المتواصلة مع الممثلين فيهما.

ومما لا شك فيه أن إصلاح مجلس الأمن هو من أكثر العناصر إثارة للجدل في جهود الأمم المتحدة لإعادة الهيكلة، والذي تترتب عليه أعظم الآثار السياسية. فالهدف الطموح لتحويل المجلس إلى هيئة أكثر تمثيلية وديمقراطية وانفتاحا وشفافية، وبالتالي أكثر فاعلية يؤدي إلى مهمة أكثر تعقيدا ودقة تتطلب جهدا ووقتا وقدرا هائلا من الصبر وإرادة سياسية صلبة من جميع المشاركين في هذه العملية. ويمكننا جميعا أن نقول، بما في ذلك أنا، إننا قد استثمرنا جهدا كبيرا في هذه المهمة وتلقينا دلائل كثيرة على الصبر. ولكن وبصراحة تامة لا أتصور أن هناك إرادة سياسية حقيقية للإصلاح يكون من شأنها تسهيل الاتفاق بشأن المسائل الأساسية.

وبالرغم من ذلك، يسرني أن أبلغكم أنه بالرغم من استمرار الخلافات العميقة بشأن العناصر الأساسية لهذه المسألة، فإن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة نجح في التوصل إلى اتفاق بشأن بعض الأفكار الأساسية العامة جدا. وخلافا للتقارير السابقة، فإن التقرير الذي اعتمد في وقت سابق من هذا الصباح ليس محدودا بتوصيف برنامج الاجتماعات والوثائق التي تصدر - وهو توصيف ضروري من وجهة النظر التاريخية؛ وأشار أيضا لأول مرة طوال سبع سنوات إلى وجود توافق في الآراء بشأن بعض العناصر الشكلية والمضمونية، التي وإن كانت متواضعة، يمكن استخدامها في المناقشات في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم مضموني يتعلق بأساليب عمل المجلس وبالشفافية في عمله. ويجب عليّ أن أضيف بأنه إضافة إلى التعديلات الشفوية الهامة التي أجريت في الفريق، استجاب العديد من الوفود إلى دعوة المجلس بتحديد مواقفهم كتابة؛ وهذه الملاحظات، بالإضافة إلى العروض الشفوية، تشكل مادة عمل هامة بالنسبة لاجتماعات الفريق العامل في المستقبل.

فبعد أن عقد الفريق العامل ٥٣ اجتماعا طويلا اتسم بعضها بالتوتر، فإن هذه النتائج قد تبدو ضئيلة جدا. ولكن عند النظر إليها من خلال المنظور الصحيح ومراعاة أهمية البند وحقيقة أن المصالح الحقيقية للدول تتعرض للخطر دون ارتكاب خطأ الإفراط في تكريم الذات، أو ارتكاب ما هو أسوأ، الثناء على الذات، يمكننا أن نؤكد بأننا حققنا تقدما محدودا ولكنه تقدم هام. ومع ذلك، فإنه لم يتمثل في تحقيق قفزات كبيرة بل من خلال اتخاذ خطوات صغيرة ومتأنية مثل تلك التي اتخذت في هذه الجلسة يمكننا أن نقطع المسافة الكبرى ونتفادى معظم العقبات. ومن الأهمية بمكان أيضا الإشارة إلى أننا حققنا أخيرا أثناء اجتماعات الفريق، وليس من دون مواجهة مصاعب، مستوى عاليا من المشاركة المضمونية من جانب الوفود ومستوى عاليا من الصراحة في التعبير عن وجهات نظرها.

ويقينا، فإن القرار ٥٣/٣٠، الذي يتطلب الحصول على ثلثي أغلبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة بشأن أية مسألة تتصل بإصلاح مجلس الأمن، خفف بعض المخاوف وأزال بعض سوء الفهم الذي ترك أثرا سالبا على عمل الفريق. ومما لا شك فيه أنه يوفر أساسا صلبا لتوطيد روح الثقة الضرورية للاضطلاع بمهمة إصلاح الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أدلي بتعقيب شخصي أعتبره بالغ الأهمية. فالاقتراحات أو المقترحات المتصلة بأساليب العمل التي قدمها الرئيس كانت تستند دوما بصورة راسخة إلى مبدأ الشفافية الأساسي في المفاوضات، وهو مبدأ قُبل به منذ البداية. ويؤمل أن فقدان الثقة - الذي وصل في بعض الأحيان تقريبا إلى مستوى التحارب، ومن حُسن الحظ لفترة وجيزة - سيمكّن من تحقيق المزيد من المرونة في مناقشاتنا، دون أن يتضمن ذلك أبدا تجاهل ما ينطوي عليه إصلاح الميثاق من مستوى عال جدا من الحساسية والأهمية السياسية.

ولا يزال يتعين عليّ أن أنقل خالص وعميق شكري إلى جميع الذين لازموني في المهمة المعقدة والمضنية أحيانا والمتمثلة في ترؤس أعمال الجمعية العامة. وأعرف حق المعرفة انني اضطلعت بتلك المهمة بصورة جيدة أحيانا، وعلى نحو معقول في أحيان أخرى، وفي آونة أخرى لم أضطلع بها جيدا. لكنني كنت على الدوام أعتزم الاضطلاع بالمهمة على نحو جيد. وأود أن أنوه بوجه الخصوص بنواب الرئيس، ولا سيما أولئك الذين كانوا دوما على استعداد لشغل مقعد الرئاسة عندما يقتضي الأمر أن أكون موجودا في أماكن أخرى، بما في ذلك بلدي، التي واصلت الاضطلاع بمهام رئاسة وزارة الخارجية فيها. وأتوجه بشكري أيضا إلى رؤساء ونواب رؤساء اللجان الرئيسية ومقرريها، وإلى منسقي مختلف المشاورات والمفاوضات، وإلى نائبي الرئيس، اللذين عملا معي في توجيه أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

وكما جرت العادة، أوفت الأمانة بمسؤولياتها بفعالية اعتادت عليها الدول الأعضاء. وأود أن أتوجه علنا بشكري إلى الأمين العام وإلى موظفي إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، وإلى المترجمين الشفويين والتحريريين وموظفي المؤتمرات ورجال الأمن. والمساعدة التي تلقيتها من جميع الذين عملوا معي كانت أكثر من قيِّمة إذ أنني واصلت طوال العام الاضطلاع بمسؤولياتي بوصفي وزيرا لخارجية أوروغواي، وهي عضو في رابطة الاندماج الأمريكية اللاتينية والسوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي، وهي مفاوض نشط في منطقة التجارة الحرة للأمريكتين؛ وهذه المسؤوليات جميعها هي مسؤوليات من الطراز الأول بالنسبة لبلدي وبالنسبة للمنطقة. وصدقوني عندما أقول بأنني كرست جـُل ما لدي من وقت وطاقة لأرتقي إلى مستوى الثقة التي أولتني إياها قبل سنة المجموعة الإقليمية، وهي مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي يتشرف بلدي بالانتماء إليها، وجميع الدول الأعضاء، وهذا ما يشرفني أعظم تشريف. وآمل ألا أكون قد خيبت آمالهم، غير أن ذلك ليس سوى أمل.

وإذ أوشك أن أغادركم - أيها الممثلون والزملاء وموظفو الأمانة - أود أن أعرب عن أخلص تمنياتي بالنجاح للرئيس القادم.

البند ٢ من جدول الأعمال (تابع)
دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أدعو الممثلين إلى الوقوف دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

اختتام الدورة الثالثة والخمسين

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعلن اختتام الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.